وزارة الإتصالات
مراعاة التخابر الدولي غير الشرعي

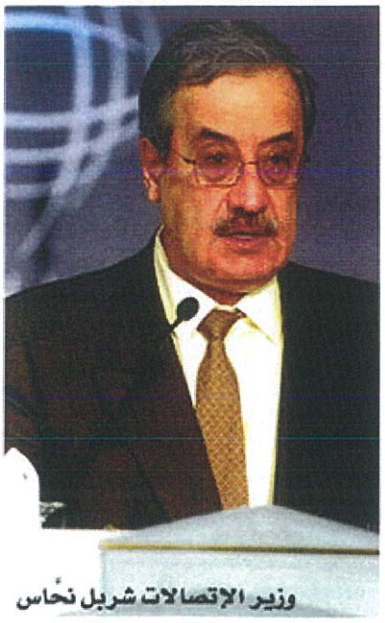
وزير الإتصالات شربل نحّاس

أعلنت وزارة الإتصالات مؤخراً أنها وفي إطار جهودها لمكافحة التخابر الدولي غير الشرعي، قامت بمجموعة خطوات عملية وقانونية مع مراعاة وضع التخابر غير الشرعي الذي يعتمده المواطنون في منازلهم نظراً للأوضاع الإقتصادية في لبنان. وقالت الوزارة أنّ حركة التخابر الدولي الصادرة من لبنان والواردة اليه تُشكّل مورداً أساسياً من واردات وزارة الاتصالات في الخزينة، وتالياً من واردات المالية العامة، وخصوصاً الحركة الواردة التي تُشكّل مصدراً للايرادات بالعملة الصعبة، وتصل قيمة عائدات حركة الإتصالات الواردة إلى نحو 150 مليون دولار، ممّا يجعل حمايتها أمراً أساسياً ومهماً لواردات الدولة نظراً إلى إرث الدّين العام وعبئه.

وبناءً على ذلك أنشأت المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، بدءاً من الفصل الرابع من العام 2009، مركزاً تقنياً لرصد ومكافحة التخابر غير الشرعي بكلّ أنواعه، بما في ذلك التخابر عبر بروتوكولات الإنترنت والمعروف تقنياً بـ VoIP، لمخالفة هذه الأنواع من التخابر أحكام القوانين والتشريعات النافذة في مجال الاتصالات، ولاسيما تلك الواردة في المرسوم الاشتراعي الرقم 126، والمعاهدة التي وقّعها لبنان مع الاتحاد الدولي للاتصالات، والتي تعتبر التخابر عبر بروتوكولات الإنترنت ممنوعاً على الأراضي اللبنانية.

وأوضحت الوزارة أنّ التدابير التقنية التي اتخذتها لمكافحة مصادر التخابر غير الشرعي، إستهدفت الاستعمالات التجارية التي تبغي الربح بطرق غير مشروعة، والشركات التي تنشىء بشكل غير قانوني مراكز للاتصالات غير شرعية، متعدّية بذلك على حصرية خدمات الاتصالات الهاتفية، ومشكّلةً خطراً على واردات الخزينة. وختمت الوزارة أنها أخذت بالإعتبار الوضع الاقتصادي لفئات كبيرة من المجتمع وراعت الإستعمالات الفردية والعائلية، من خلال عدم اعتراضها التطبيقات المستعملة بين الكمبيوتر وبرمجيات الاتصالات، وسمحت لهذا النوع من الإتصالات بالعبور من خلال البوّابات الدولية للإنترنت القائمة في لبنان.

الهيئة المُنظمة للاتصالات
حماية معلوماتية للمشتركين

د.عماد حب الله

عقدت "الهيئة المنظّمة للاتصالات" مؤخراً لقاءً مع مزوّدي خدمات الاتصالات ومجموعة من مرجعيات قطاع الإتصالات والمعلوماتية في لبنان. وإستهدف اللقاء إطلاع المشاركين على التدابير التي حضرتها أو إتخذتها الهيئة على مستوى حماية المستهلكين، ومناقشة هذه السياسة مع الحضور. وشارك في اللقاء رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها بالإنابة، رئيس وحدة تقنيات الاتصالات **د.عماد حب الله**، عضو مجلس الإدارة رئيس وحدة السوق والمنافسة **باتريك عيد**، عضو مجلس الإدارة رئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين **محاسن عجم** ومديرة الاستشارات وحماية شؤون المستهلكين **كورين فغالي** وعدد من المسؤولين والعاملين في الهيئة.

وخلال اللقاء قدّم مسؤولو الهيئة شرحاً حول الإطار التنظيمي الخاص بحماية مستهلكي خدمات الاتصالات، وتضمّن الشرح 4 نقاط، هي: "الاستشارات العامة" أو "نظام نوعية الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية"، و"نظام شؤون المستهلك"، و"ميثاق تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة" و"نظام الحدّ من التعرّض البشري للموجات الكهرومغناطيسية". وأوضح مسؤولو الهيئة أنّ نظام نوعية الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية نُشر في الجريدة الرسمية وأصبح ساري المفعول، بعد موافقة مجلس شورى الدولة، في حين أنّ مسودّات الأنظمة الثلاث الأخرى وافق عليها مجلس إدارة الهيئة ورفعت إلى وزارة الاتصالات، تمهيداً لإحالتها على مجلس الوزراء. وخلصت المناقشات إلى أنّ الهيئة المُنظّمة تتشارك في أولوية حماية المستهلك مع معالي وزير الاتصالات **د.شربل نحاس**، الذي تعهّد إرسال أهم تلك الأنظمة إلى مجلس الشورى، للبدء بتطبيقها على كافة المشغّلين.

تلقّي الشكاوى

ومن المحاور المهمة التي تطرّقت إليها المناقشات، عملية تلقّي شكاوى المستهلكين ومعالجتها. وقد لفت مسؤولو الهيئة إلى أنه أصبح بإمكان المستخدمين الاتصال عبر الخط الساخن 1739، لتقديم شكوى إلى الهيئة من خلال مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة. ويأتي ذلك بعد توقيع الهيئة ومديرية حماية المستهلك مذكرة تفاهم في 11 شباط 2009 لتلقّي ومعالجة شكاوى الاتصالات. وأكّد مسؤولو الهيئة أنّ هذا النظام وهذه الآلية المتبعة مكّنا الهيئة من حلّ العديد من شكاوى الاتصالات، ونوّهت **عجم** بجهود فريق عمل مديرية المستهلك في وزارة الاقتصاد، وبتجاوب معظم مقدّمي الخدمات مع توجيهات الهيئة الواردة في الأنظمة المختصة.

حماية الاطفال

كما تناول النقاش حماية الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت، حيث تعكف الهيئة على رفع مستوى الوعي بشأن تحدّيات ضمان أمن الأطفال، على اعتبار أنّ حمايتهم تشكّل عنصراً حاسماً في تطوير مجتمع المعرفة. وإعتبرت الهيئة أنّ الأطفال معرضون لمخاطر شتّى في فضاء الإنترنت، كما أنّهم يشكّلون هدفاً لقراصنة المعلوماتية وأصحاب الغايات المشبوهة على الشبكة. وأوضح مسؤولو الهيئة أنه تمّ إتخاذ خطوات عملية على هذا الصعيد، ومنها استضافة طاولة مستديرة بالتعاون مع المجلس الأعلى للطفولة في لبنان، العام الماضي. وجمعت هذه الطاولة المستديرة مقدّمي خدمات الإنترنت وبانعي البرامج والمُنظّمات غير الحكومية وأعضاء اللجنة التشريعية، لتبادل الرؤى بخصوص الحماية على الإنترنت والإجراءات الواجب تنفيذها وتقديم التوصيات بشأنها. كما ناقش المجتمعون قضية وصول ذوي الحاجات الخاصة إلى خدمات الاتصالات، ودعوا الجهات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومقدّمي الخدمات إلى تبنّي إجراءات تُسهّل هذه العملية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"